البعد الاخلاقي لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز

م . م . محمد سماري رحيمة الكعبي

الجامعة المستنصرية/كلية الآداب

البعد الاخلاقي لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز

م . م . محمد سماري رحيمة الكعبي

المقدمة :-

تناولنا في هذا البحث واحدة من أهم النظريات التي تفسر نشأة الدولة ، ولم نقم بدراستها وعرضها كما هي ، انما حاولنا هنا الغوص في اعماقها وتلمس الاساس الأخلاقي الذي بنيت عليه، وابراز هذا الجانب في طياتها .

وقبل أن ندخل بموضوع البحث الرئيسي وهو نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ، سلطنا الضوء بشكل سريع على مانستطيع أن نصفه بالشق الاول من هذه النظرية ، المتمثلة بنظرية القوة، لننتقل بعدها مباشرةً الى نظرية (هوبز) الأساسية .

اذ وضحنا مدى التلازم مابين استخدام القوة ، ونظرية العقد الاجتماعي التي تعد ثورة ضد(النظرية الثيوقراطية) نظرية الحق المقدس للملوك التي كانت سائدة في العصور الوسطى ، والتي تمثل قمة الاستبدادية في حينه .

لقد اكدنا في هذا البحث على مسألة غاية في الاهمية وهي إنَّ نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز تستند على أساس أخلاقي ، فحين سئم الناس الاقتتال والصراع في حالة الطبيعة ادركوا ان الحرب شر لابد من الابتعاد عنه ، لذلك اتفقوا على التنازل عن حقوقهم من خلال العقد المدون بينهم ، حيث يخولون شخصاً او مجموعة اشخاص بإدارة السلطة لإشاعة الأمن والسلام بينهم .

فتقوم الحياة السياسية محل حالة الطبيعة من خلال التعاقد ، وعلية يتوجب العمل بمقتضيات الفضائل الاخلاقية ، كالصدق ، والامانة ، والعرفان بالجميل ، والتسامح ، والانصاف ، فتبرز بديهية ومعادلة يقر بها الجميع ، وهي : إنَّ بقاء الافراد بدون سلطة الدولة يسبب تنامي الدوافع اللا اخلاقية ، ومنها محاولة حرمان الآخرين من حقوقهم والسيطرة والتغلب عليهم .

لذلك اكدنا في هذا البحث على إنَّ البناء التشريعي (للمجتمع المدني) ينشأ نتيجة لقيام الدولة من خلال العقد الاجتماعي ، والذي يعتمد على سطلة الحاكم وهو المشرع الوحيد .

ولتكون (قوانين الطبيعة) بعد تأسيس الدولة قوانين مدنية يغلب عليها عنصر الالزام على الرغم من اتصافها بالقيم الاخلاقية الفاضلة لنكون في المحصلة النهائية أمام خيارين قال بهما هوبز، يجب أن يختار الناس مابين الفوضى السائدة في حالة الطبيعة أو اختيار السطلة المطلقة لتحقيق قيام الكيان الاجتماعي المتسم بمعاني القيم الاخلاقية التي لا تنال الا من خلال الدولة.

البعد الاخلاقي لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز

قبل أن ندرس نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز، وهي النظرية الأساسية التي فسر من خلالها أصل نشأة الدولة، يتوجب علينا أولاً التنويه بشكل سريع إلى نظريته الأولى في هذا المضمار التي أغفلها معظم الباحثين، الا وهي (نظرية القوة)، التي سنلقي عليها الضوء هنا.

ولتأكيد هذهِ المسألة نلجأ الى قول هوبز الذي أكد فيه على ان هنالك وسيلتين لنيل السلطة المطلقة الأولى تكون من خلال (القوة الطبيعية)، فيستشهد بمثال وان كان قاسياً بعض الشيء اذ يرى أنَّ الرجل يتصرف بقوة مع اولادهُ ليخضعهم ويجبرهم على طاعته، وقد تكون هذه القوة مميتة، أو عندما يستخدم الرجل القوة مع

أعدائه الخارجيين في أثناء الحرب، فهو بذلك يُبرهن على انه بالإمكان استخدام القوة لتأسيس الدولة، أو كما يُطلق على ذلك واقعة الاكتساب.[١] والتي فسرها بشكل أكثر وضوحاً وتفصيل بقوله: "الدولة بموجب واقعة الاكتساب، هي الدولة التي تكتسب فيها السلطة المطلقة بواسطة القوة، وتكتسب بالقوة عندما يعمد الأشخاص بصفة فردية أو جماعية بغالبية الأصوات، خوفاً من الموت أو من السجن إلى إجازة كل أفعال هذا الرجل أو تلك المجموعة، فيضعون حياتهم وحريتهم تحت سلطتهم".[٢]إلا إن المرء يستشف بأن (نظرية القوة) عند هوبز تتداخل مع النظرية الأساسية عنده (نظرية العقد الاجتماعي)، أو يُمكن القول ان فكرة استخدام القوة، هي الشق الأول من نظريتهِ في أصل نشأة الدولة في ضوء قوله. ان منح السلطة بوساطة اتفاقية، أي بواسطة العقد الاجتماعي، ما هو إلا أمر عبثي، ولا جدوى منه، لأن الاتفاقات، ما هي إلا أقوال وأباطيل ليس لها قوة الإلزام، مالم تُدعم بقوة السيف.[٣]

لذلك يُعد التلازم بين فكرة استخدام القوة ونظرية العقد الاجتماعي، تلازماً منطقياً لا سبيل الى نكرانه، ويستندان إلى عامل مشترك يجمع بينهما، إلا وهو عامل الخوف ففي الشق الأول يخاف الأفراد على حياتهم من الحاكم فيخضعون لهُ، أما في الشق الثاني فيخاف الأفراد بعضهم من بعض فيخضعون للحاكم بمحض إرادتهم، وهو ما أكدهُ هوبز بقوله: يختلف التأسيس في حالة السلطة المطلقة بوساطة القوة، عن السلطة الناجمة عن التأسيس من ناحية الاختيار فهنا يكون خوف الأفراد من بعضهم وليس الخوف من الحاكم الذي ينصبونهُ بدافع خوفهم منهُ في حالة نظرية القوة.[٤]

البعد الأخلاقي لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز:

إنَّ نظرية العقد الاجتماعي تُعدَ واحدة من أبرز النظريات التي تُفسر نشأة الدولة، إذ قال بها عدد من فلاسفة العصر الحديث، ومنهم جون لوك، وجان جاك رسو، إضافةإلى توماس هوبز معرض البحث، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر فيما بينهم بجوانب معينة في هذه النظرية، إلاإن هنالك مشتركات جوهرية تجمع آرائهم حولها، أبرزها. إن هذه النظرية اتفقت في مجملها على أن التجمع البشري المؤسس للدولة، والمجتمع المدني جاء نتيجة اتفاق واعٍ بين الأفراد بعضهم مع بعض أو بينهم وبين الحاكم مباشرة.[٥] فأغلب الفلاسفة القائلين بنظرية العقد الاجتماعي، اجمعوا على إرجاع نشأة الدولة بالقول: إنَّ الأفراد قد انتقلوا من الحياة البدائية (حالة الطبيعة) إلى حياة الجماعة السياسية والمجتمع المدني بمقتضى العقد، إلا أن الاختلافات بينهم جاءت حول تصورات كل منهم عن حالة الطبيعة وأطراف العقد والنتائج المترتبة عن هذا العقد.[٦]

ومن المهم الإشارة الى أن اغلب الفلاسفة الذين لجؤوا الى هذه النظرية. يُمثلون بشكل رئيس المطالب الفردية في صراعها مع الاستبدادية، المتمثلة في حينها بنظرية (حق الملوك الالهي) (النظرية الثيوقراطية)، فكانت نظرية العقد الاجتماعي وسيلة لإنكار هذه الادعاءات، فأكد أنصارها على فرضية إنالأفراد ولدوا أحراراً ومتساوين في نظر (الالهة)، وفي نظر (القانون الطبيعي)، وأن لهم رغبات ومصالح خاصة تحافظ عليها هذه النظرية.[٧]التي تؤكد على أن الناس ولدوا أحراراً متساوين أمام الله وأمام(القانون الطبيعي)، وأن سلطة الحاكم تنبع من الموافقة الشعبية، فالحاكم كغيرهُ من البشر، فضلاً عن خضوعه لأوامر الله والقانون الطبيعي، فيجب أن يخضع لبنود العقد الذي يفترض مقدماً إنشاء السلطة.[٨]

وقد ظهرت أولى الإشارات للعقد الاجتماعي في قول هوبز "إن أعظم القوى البشرية التي تتألف من قوى معظم البشر الموحدين بموافقتهم في شخص واحد طبيعياً كان، أو مدنياً، يستخدم كل قواهم وفق إرادته هو، كما في قوة الدولة"[٩]وعلى هذا الأساس، حاول هوبز بناءً على ما أسسه في فلسفته السياسية، ان يضع حجر الأساس لدولة تسودها القوانين لتحكم جميع أفراد المجتمع، ومن خلالها يتم القضاء على جميع الصراعات، والنزاعات في ضوء الخضوع لإرادة واحدة تنشأ نتيجة التعاقد ما بين الأفراد والحكام.[١٠]وعلى الرغم من أن هوبز يعد من أهم المدافعين عن الحكم المطلق، إلا أنهُ في الحقيقة يرجع له الفضل الأكبرفي إرجاع السلطة الى إرادة الشعب، إذ ان الحكام في ضوء نظرية العقد الاجتماعي، يستمد سلطانه من الأفراد، طلباً

للسلم، وتحقيقاً للامان، وهروباً من حالة الطبيعة.[١٢]حيث يتفق "البشر فيما بينهم على الخضوع لشخصً واحدٍ أياً كان، أوالى مجموعة أشخاص، وذلك طوعياً، من باب الثقة، طامحين بأن يحميهم من الآخرين كل الآخرين".[١٣]

إن نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ترتكز على أساس أخلاقي بالدرجة الأساس. إذ سئم الناس حالة الاقتتال في حالة الطبيعة، وأدركواإن الحرب أسوأ الشرور فاجتمعوا واتفقوا على التنازل عن حقوقهم، واضعين عقداً فيما بينهم على أن يكون هنالك فرد أو مجموعة أفراد، يخولون إدارة السلطة، وتتوافر لهم جميع الحقوق مقابل ضمان الأمن لإفراد المجتمع، وهذا ما يستتبع نيل جميع أنواع الخير لهم، على الرغم من إنهم قد فقدوا جزءاً من استقلالهم، إلاأنهم كسبوا الأمن والطمأنينة، وانتشالهم من حال الطبيعة بكل مساوئها، ليعم السلام و الأمان والنظام وعلى ذلك يقوم المجتمع المدني وتؤسس الدولة.[١٤]

وان انهيار الدولة أو فقدانها يؤدي الى قيام كُلً فردٍ بحماية نفسه بنفسه، وهو خلاف فعل التأسيس، ومن جانب آخر فأن منح السلطة جراء اتفاقية ما، ليس لها قوة الالزام، مالم تكن مدعومة بقوة سيف السلطة المتحررة من كُل قيود، أي قوة الدولة.[١٥]

أنَ العقد هو تنازل الأفراد عن جزء كبير من حقوقهم الفردية من أجل الصالح العام، إلا انهُ يجب المحافظة على هذا العقد وبنوده بواسطة السيف الذي ترفعهُ الدولة بوجهٍ كل من ينتهك شروطهُ.[١٦]ويمكن القول:إنَّ أسباب نشوء العقد الاجتماعي، هي طبيعة الإنسان الشريرة والأنانية المتأصلة فيه، فهذه الأنانية تدعوه لأن يضحي بخير عاجل لنيل خير أعظم منهُ، عن طريق الحاكم الذي ينفذ بنود العقد بالقوة إذ يجمع بيده جميع السلطات، ويخضع لأوامرهُ جميع أفراد المجتمع.[١٧]فتنتج جميع الالتزامات تجاه الآخرين من العقد، لذلك تكون العدالة متطابقة مع بقائه، ومع الإذعان للمعايير المستقلة للإرادة البشرية.[١٨]ويؤكد هوبز ذلك بقوله:"إنَّ السبب النهائي، والغاية، وهدف البشر التواقين بطبيعتهم إلى الحرية وممارسة السلطة على الآخرين من خلال فرض قيد على أنفسهم والذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة، يكمن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم وتحقيق المزيد من الرضا في الحياة، اي يكمن هدفهم في الخروج من حالة الحرب البائسة".[١٩] في حالة الطبيعة.

إن خضوع الأفراد المطلق للحاكم، لا يُعد على رأي هوبز خطة أمانٍ فقط، بل أنهُ فضلاً عن ذلك يعد التزاماً أخلاقياً بالمقام الأول، في ضوء القانون الطبيعي والذي نص في احد بنوده على (الإخلاص للوعود)، أي إن الإلزام، سابق على وجود المجتمع السياسي، (الدولة)، فيرى هوبز إن في المجتمعات المتمدنة لا يحل فيها قانون طبيعي أوأخلاقي مقام الآخر، بل إن القوانين المدنية تؤكد على إن الأفراد قد اتفقوا فيما بينهم على الالتزام بأوامر الحاكم.[٢٠]من خلال العقد، فيدخل الأفرادالأحرار المتساوون تطوعياً بعلاقة تفرض عليهم التزامات وشروط، وعليه يُقدم هذا العقد طرازاً لتسويغ قبول السيطرة الاجتماعية على غرار ما يتطابق مع الكرامة الإنسانية والحرية الفردية.[٢١]

وعليه ومادام (الإلزام) أحد بنود قوانين الطبيعة الأخلاقية، فلا توقيع صريح عنداجراء العقد، إنما هنالك موافقة ضمنية وقبول مستنتج، عن طريق الامتناع عن فعل ما، أو القيام به، أما بالصمت، أو غيرها من الوسائل، أي ان قبول العقد والدخول فيه يكون إمابالتصريح أو بالتلميح، أي بالموافقة الضمنية.[٢٢] لذا فالموافقة على هذا العقد يستند على قبول أخلاقي. وهذا ما عبر عنه هوبز بقوله: "وطالما أن قانون الطبيعة أبدي، فسيشكل افعالاً خاطئة باستمرار، انتهاك الاتفاقيات، ونكران الجميل، والتغطرس، وكل الأفعال المناهضة لفضيلة أخلاقية معينة".[٢٣]فالأفراد بقدر حاجاتهم للسلم والأمان، عليهم الرضا بالوسائل والشروط التي تؤمن لهم ذلك، فالمرء عندما يرغب في شيء، فيقيناً عليه أن لا يرفض الوسائل التي تحقق لهُ تلك الرغبة، وبما أن قبول القواعد الاجتماعية يستند على مبدأ الخوف من الموت، لذلك لن يستطيع الناس الحصول على السلام الذي ينشدونهُ مالم يقبلوا بسيف السلطة، الذي يجعل من الموت عقوبة خرق القواعد والقوانين وهو الشرط الضروري للسلام.[٢٤]

لقد كان هوبز يبحث عن العلل التكوينية للحقوق والواجبات الخاصة بالرعية من خلال

وصفه للطبيعة الإنسانية، فالخوف من العقوبة هو علة الطاعة السياسية، ولولا حقيقة أن السيف مُشهر فوق رأس كل عضو في الدولة، فليس هنالك من دافع قوي يكفي لمواجهة الانفعالات التدميرية عند الناس.[٢٥] الذين يحيون بدون مجتمع مدني، أي الحالة التي يُطلق عليها (حالة الطبيعة)، إذ لا يوجد فيها شيء سوى حرب الجميع ضد الجميع، وفي تلك الحرب يمتلك الناس فيها حقاً متساوياً في كُل شيء، حيث منحت الطبيعة كل فرد الحق في كُل شيء، فهو الزمن الذي يسبق انخراط الناس في مواضعات وعقود، فلهُ الحق في أن يفعل أي شيء وضد ما يراه مناسباً، وأن يمتلك ويستخدم ويتمتع بما يشاء، أو بما يستطيع الحصول عليه.[٢٦]

وعلى افتراض أن طلب الأمن هو السبب الوحيد لإقامة المجتمع المدني، وهو ليس كذلك، فهو ليس بالاستنتاج الواضح الوحيد، لأنهُ إذا كانت السلطة المطلقة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن، فيبدو الأمر وكأنهُ استبدال حالة من اللاأمن بشكل آخر على شاكلته لأن الحاكم عند هوبز ليسَ جزءاً من (العقد)، فإذا كان الأمر على أنهُ مجرد تبرير، أو تقديم علل لإقامة المجتمع المدني، فمن المؤكد إنَّ هذا السبب هو من أفضل الأسباب لتسويغ ذلك، فقدم هوبز هذا المبرر على إن المجتمع المدني أقيم لغرض حماية الأفراد، ويعني ذلك أنهُ أحد أفضل الأسباب التي يُمكن تقديمها لأجل الآلة القانونية وكُل معدات الحكومة.[٢٧]

يُمكن القول:إنَّ هوبز قد استخدم منهجهُ بعزيمة ثابتة وإصرار، منطلقاً من اعتقاده على أن الضرورة المطلقة للاتفاقات والعقود هي الأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه، فيستند الى مبدأين أخلاقيين، أولهما: يتعلق بالطبيعة الشهوانية للكائن البشري، والمبدأ الثاني العقل المقنن للطبيعة الشهوانية للإنسان، فهذين المبدأين، يقفان وراء رأي هوبز حول صلاح الفرد وشعورهُ بالواجب المدني.[٢٨]

وعليه ولكي تسود الحالة الأخلاقية الواعية في مقابل اللا أخلاقية الموجودة في حالة الطبيعة، تقتضي طبيعة الإنسان العقلية، لجوئه الى العقل الذي يمتاز به من سائر المخلوقات، محاولاً تقنين طبيعته الشهوانية وما تحتويه من غرائز وانفعالات، والتي هي جزء من تركيبته الفسيولوجية والسيكلوجية، وذلك من خلال استخدامه للعقل، ليسود (القانون الطبيعي)، والذي في مجمله قوانين العقل الأخلاقية، فيلجأ الأفراد الى عقد اجتماعي يتفقون بمقتضاه فيما بينهم لتعيين حاكم ذي سلطة مطلقة، وهذا الفعل يعد البذرة الأولى في طريق تأسيس الدولة، والمجتمع المدني، والتخلص من الحالة اللا أخلاقية في حالة الطبيعة بكل مساوئها، ومنها شيوع الحق في كل شيء، حيث تكون الجريمة ليست بجريمة،أي (لا يمكن تمييز الجريمة) وهذا ما اكدهُ هوبز بقوله: "يستنتج إنَّ القانون المدني الذي أوقف تطبيقهُ، سوف يؤدي الى نزع صفة الجريمة عن الجرائم، والسبب هو انهُ طالما لم يبق سوى القانون الطبيعي، فلن يتوافر سبب لأي اتهام. فيصبح كل فرد قاضياً على ذاته، لا يتهم نفسه عبر ضميره الحي، ولا يُبرئ نفسهُ إلا بفعل استقامة نيته، وعليه، عندما تستقيم نيته لا يشكل فعلهُ خطأ، وعدا هذه الحالة سيكون خطأ".[٢٩]

ومن ثم فإنَّ: "غياب السلطة المطلقة، تغيب أيضاً الجريمة، لأنه حيث لا توجد سلطة، لا يمكن الحصول على أي حماية من القانون".[٣٠]

فيأتي العقد الاجتماعي بوصفه الخطوة المتسقة منطقياً والوحيدة التي تتخذ لتأمين سلام دائم، فمن خلال هذا العقد تختزل كل إرادات الأفراد، بتعددية الأصوات، الى صوت وإرادة واحدة فيقيمون من أنفسهم مجتمعاً مدنياً، ويكون الأمر على شاكلةإن كل إنسان يقول للآخر أخولك وأتخلى عن حقي في حكم نفسي، لهذا الإنسان ولهذا الجمع من الناس.[٣١] فالعقد الاجتماعي قبل كل شيء التقاء إرادات قبل أن يكون توافقاً بين العقول، فدعا هوبز لوحدة الإرادات في إرادة واحدة، هي إرادة الحاكم (إن كان فرد أو مجموعة أفراد) على أساس إن العقل هو من يقوم بإبرام العقد، ليكون العقل هنا إرادة، لذا تُعد لحظة إبرام العقد هي لحظة ميلاد الحق بحق بمعناه المدني والإنساني، إنها اللحظة التي يصبح فيها الحق حقاً انسانياً متفق عليه بموجب نصوص ومراسيم مستمدة من روح العقد.[٣٢]وهذه اللحظة التي تصورها هوبز هي لحظة الانتقال. من (حالة الطبيعة) الى (المجتمع السياسي) (الدولة) وتأسيس للمجتمع المدني، لذا أكد هوبز على قيمة

النظام الاجتماعي السياسي، وليس على الأساس التاريخي، فهو أساس قانوني أجابت عنهُ نظرية العقد الاجتماعي.[٣٣]

وهي محاولة لعقلنة الالتزام السياسي، بوضع حدود أخلاقية، من خلال اعتبار الحكم المطلق النتيجة المنطقية الممكنة والوحيدة للاهتمام المتسق بأحوال ومصالح الأفراد، وهذا النوع من الحكم هو الشكل الوحيد الذي يُمكن الدفاع عنه بالمنطق[٣٤] فالعقد الاجتماعي نتاج العقل الجمعي، الذي من خلاله يتم الانتقال من حالة الطبيعة، حرب الكل ضد الكل، الى حالة السلم والنظام، أنها انتقاله تتم عبر تنازل كل أفراد المجتمع عن حريتهم المطلقة لفرد أو مجموعة، لم يكونوا اطرافاً في هذا العقد، أنهُ تنازل عن الحرية الطبيعية من أجل نيل حرية مدنية، قائمة على الطاعة والخضوع.[٣٥]وهو ما أكده هوبز بقوله: "أنهُ جرى تأسيس الدولة عندما تتفق وتتوافق مجموعة من الأشخاص ويتفق كل واحد مع الآخر، ومهما كان الشخص أو مجموعة الأشخاص، الذين منحتهم الأكثرية حق تمثيل شخص الجميع، يستطيع كل من انتخب لصالح شخص أو انتخب ضده، أن يجيز جميع أفعال وآراء هذا الشخص أو هذه المجموعة من الأشخاص، كما لو كانوا من خاصته، بهدف العيش بسلام والحصول على الحماية من خطر الآخرين".[٣٦] إذن لابد من إيجاد كائن اصطناعي، لاوجود لهُ في الطبيعة، إنما هو من صنع الإنسان وهي الدولة، وأساس وجودها ينبع من رغبة الأفراد في طلب السلم من خلال العقد الاجتماعي، وهذا يؤكد على أن الأخلاق الهوبزية لا يُمكن فصلها عن الحقيقة السياسية بالمطلق.[٣٧] على اعتبار إن الفضيلة المدنية لكل شخص هي أن تكون لديه حرية في اختيار الأسلوب المناسب لحياته، فتصبح القوانين المدنية الشاملة للنظام الأخلاقي تشمل الجميع بمستوى واحد.[٣٨]

وعليه فأنَّ القيد الوحيد على حرية الإنسان بجانب القيود الطبيعية هي الالتزامات التي تحددها القوانين المدنية، لأنها مُخولة من قبل الإنسان نفسه في ضوء العقد الذي وافق عليه وتعهد بإطاعته، إضافة للخوف من خرق القانون، فكل الالتزامات سواء فُعلت كقانون مدني أو لم تفعل فهي تحدد الحرية، لذا فالحرية عند هوبز على شاكلة واحدة وفي كل الظروف، وكما مرت الإشارة لها سابقاً، فهي تشكل ذات المسافة التي تحدد الالتزامات والمعوقات الخارجية للفرد وتساعدهُ بأفعاله اذا ما كانت لديه الإرادة والعقل والقدرة على ذلك.[٣٩]

إنَّ أساس المجتمع المدني عند هوبز هو الحرية، على فرض إن للفرد الحق في أن يستعمل قوته للحفاظ على طبيعتهُ الخاصة، أي الحفاظ على حياته من خلال عقله وتفكيره وأحكامه الخاصة، ليتوصل لوسيلة مناسبة لتحقيق هذا المطلب، ولهُ ايضاً الحرية في رسم مسارهُ الخاص بالحياة، ليتوافق مع أهدافه ورغباته، وهذه الحرية التي يتصورها هوبز ممكنة فقط عندما تكون هناك مراعاة في تطبيق حدود معينة والالتزام بقيود السلوك الأخلاقي، الذي يتم من خلال الانتقال من (حالة الطبيعة)، الى حالة (المجتمع المدني)، فالحرية في حالة الطبيعة والمتآتية من الحق الطبيعي، حرية عشوائية، أي حرية في كل شيء، والتي تعني حرباً مستمرة، لذا فالواجب الأخلاقي يُلزم الأفرادإن تتوقف هذه الحرب، عبر إقامة مجتمع مدني قوامهُ السلام وهدفهُ حفظ الذات، بتبني (قوانين الطبيعة) وتحويلها الى (قوانين مدنية)، يُمكن أن يُطلق عليها (فضائل مدنية) تكون اساساً في إقامة قواعد السلوك الأخلاقي لأفراد المجتمع كافة.[٤٠]

حيث أكد هوبز على أنَّ"العلم بهذه القوانين هو الفلسفة الأخلاقية الحقيقية والوحيدة لأن الفلسفة الأخلاقية ليست سوى العلم بالخير والشر في التواصل والمجتمع البشري".[٤١]

لذلك تعد (نظرية العقد الاجتماعي)انتقاله من الحياة البائسة في حالة الطبيعة القائمة على الحرية العشوائية المطلقة التي تغيب عنها السياسة والتبدير، الى الحياة العقلية والى النظام والسياسة والأخلاق، انها انتقاله من قانون الطبيعة، من المفاهيم والمبادئ التقليدية الى (قانون المدنية) المؤسس على مشروعية العقد المستنبط من العقل ومن حاجة الأفراد لهُ، وفي ضوء ذلك لم يعد الانتماء العرقي والديني والطبقي أساساً للمشروعية السياسية، بل هذهِ المشروعية يجب أن تقوم على أساس التساوي بالحقوق بين الأفراد، وهو أصل نشأة العقد فهنا يتضح مدى النزوع الأخلاقي في قيام العقد، وبنائه على معيار

المساواة.[٤٢] فهو الوسيلة الوحيدة لتأسيس السلطة المشتركة كما يرى هوبز التي يمكنها الدفاع عن البشر والوقوف ضد تجاوزات الغرباء، أو ضد الإساءات الدائرة ما بين الأفراد أنفسهم، ومن أجل الاستمتاع بمباهج الحياة، والشعور بالرضا بواسطة الصناعة وتكريس موارد الأرض لصالحهم.[٤٣]

إنَّ قرار تخلي الأفراد بملء إرادتهم عن حقوقهم الطبيعية بوساطة العقد، يحمل الكثير من معاني التعقل والحكمة والإيثار. فهو تفويض يكون الأساس القانوني لجميع السلطات المدنية، إلاإن تخلي أو تنازل الأفراد يُستثنى منهُ التنازل عن حق الحياة، لأن فرضية العقد بُني على أساس حفظ الذات، اما الأستثناء الآخر، والذي يُعد المحرك الأساسي للعقد الاجتماعي، هو عدم تنازل الأفراد عن ذواتهم، أي :إن خلقهم وسلوكهم الذي تعتمد عليه طبيعتهم وماهيتهم، لأنهم بذلك يفقدون آدميتهم، لذا فمن غير الممكن التنازل عن حق التمتع بالشخصية والذي يُعتبر تنازلاً عن كيان الفرد الأخلاقي، والذي يصبح الفرد بدونه شيئا جامداً ميتاً لا يتمكن من أن يُلزم نفسهُ من المشاركة في عهد أو عقد، حتى وأن كان عقداً اجتماعياً، فحق التمتع بالشخصية ينطوي على سائر الحقوق الأخرى، فهو حق كلي غير خاضع لأهواء اياً كان، ولا يُمكن نقلهُ أو التنازل عنه لأي احد.[٤٤]

إنَّ القبول بالعقد وتنفيذ بنوده على ما نرى يتطلب وجود واعز أخلاقي عند الأفراد، يُحتم عليهم إلزام أنفسهم بتطبيق كُل ما في بنود العقد، الذي لا وجود فيه لنص أو يحتوي على ما يُشير على التنازل عن شخصية الفرد الأخلاقية، لذا فمن غير المبرر إن يتنازل الأفراد عن هذهِ الصفة التي تُعد أهم ما يميز الإنسان بوصفه كائناً بشرياًأخلاقياً، وهو الدافع الأساسي الذي أقيم من أجله العقد بالإضافة الى مطلب حفظ الذات، لذا يمكن التأكيد على إن الأفراد يحتفظون بشخصيتهم الأخلاقية وضميرهم الإنساني رغم تنازلهم عن معظم حقوقهم الطبيعية.

وعليه فأن هوبز ربط الأخلاق بالسياسة على اعتبار أنَّ الفعل الأخلاقي هو ما يتفق وإرادة السلطة، ونقيضهُ ما ترفضهُ السلطة، فوضع الفضائل الأخلاقية سلاحاً بيد الحاكم، وربما هذا الرأي يخالف الى حدً ما مطلب العقلانية، الذي يجب أنَّ يعمل لصالح النظام الاجتماعي.[٤٥] فقوانين الطبيعة، تعمل بمستويين، الأول: داخلي يعمل ضمن مملكة النوايا والضمير، ولا يحاسب ولا يتهم أو يعاقب عليها القضاء، لأنها تقع ضمن دائرة الضمير، فهنا الفرد كائن أخلاقي، إذإن انتهاك القوانين الطبيعية تعد خطيئة يُحاسب عليها من الله والضمير، أما المستوى الثاني فهو الاهتمام بالفعل الخارجي، ويكون ضمن دائرة القضاء، حيث تتحول القوانين الطبيعية عند إبرام العقد الى قوانين مدنية، ويُعد انتهاكها جريمة يحاسب عليها القضاء، وعليه فأن مصدري الإلزام عند هوبز اثنان، احدهما يُستمد من تفسير الفرد للقانون الطبيعي، والثاني تشتقهُ السلطة من تفسيرها وشرحها لهذهِ القوانين، فضلاً عَما تصدرهُ من قوانين مدنية أخرى.[٤٦]

ويرى هوبز انهُ بالرغم من عدم خضوع الحاكم للقوانين التي يضعها، أي القوانين المدنية، إلا أنهُ يجب أن يخضع للقوانين الطبيعية التي تُشكل في جوهرها قوانين إلهيه[٤٧] على اعتبار أنها قوانين عقلية، والعقل هو هبة الله للبشر. لذلك يعتبر هوبز ان كل فعل يفعله الحاكم هو من خلق الأفراد، وفقاً للعقد الاجتماعي فالفرد مالك لكل فعل يقوم به الحاكم، وأفعال الحاكم هي أفعالنا.[٤٨] وهذا ما اكدهُ بقوله:"إن كل فرد هو فاعل لكل من الأعمال التي قام بها الحاكم المطلق، بحيث ان الأخير غير محروم من حقهِ في أي شيء، إلا انهُ فرد من رعايا الله فهومُلزم باحترام قوانين الطبيعة".[٤٩]

وبما أنَّ الحاكم كما يقول هوبز لم يكن طرفا في العقد، فلا يحق للأفراد التراجع من هذا الالتزام الذي وضعوا أنفسهم فيه، وعليه فلا يوجد من مبرر لأن يعقد الحاكم اتفاقا مع مجموع أفراد المجتمع بمجموعهم أو كلٌ على حدة. حيث اكد ذلك بقوله: "وطالما إنَّ الحق في أن يكون ركيزة لشخص الجميع، ممنوح لمن جعلوه حاكماً مطلقاً، عبر اتفاقية معقودة فيما بينهم ومن قبل كل فرد،وليس عبر اتفاقية عقدها مع كل منهم، لذلك، أن أي فسخ للاتفاقية غير جائز من جهة الحاكم المطلق، وبالتالي لا يستطيع أي فرد من افراده، التحرر من الخضوع له بموجب أي تراجع مُعين.

هذا وأن الحاكم المطلق لم يعقد اتفاقية مع أي من الأفراد قبل مجيئه (وهذا أمر أكيد)".[٥٠]

إذ أنَّ قبول الأفراد بالخضوع عند تنازلهم عن حقوقهم وحريتهم من خلال العقد الاجتماعي،التي تُعد المسلمة الأولى المؤدية للنظام الاجتماعي الجديد، وهي الخطوة الأولى والأخيرة، التي بعدها لن يبقى الأفراد على استقلالهم، فإرادتهم تنسحب مندمجة مع مجموع الإرادات الأخرى، لتستوعبها إرادة الحاكم غير المقيدة، لتنتهي بمنحه سلطان (سلطة) لا تتوفر لأي أحد من الأفراد.[٥١] فتتأسس سلطة (الحاكم) المطلقة، والذي يتوجب عليه أن لا يرضى بسلطة أقل مما هو مطلوب، أي عدم القبول بالسلطة إن لم تكن سلطة مطلقة، وأن فعل ذلك، فهو يُحفز عدداً كبيراً من الأفراد على العصيان،لأن الملوك الذين يحرمون أنفسهم من سلطة على هذهِ الشاكلة، إنما يجهلون جسامة المهمة التي يضطلعون بها.[٥٢]

وقد ميز هوبز ما بين الخطيئة sin والجريمة crime، فالجريمة كما يرى هي خطيئة تعتمد على ارتكاب الفعل الذي يمنعهُ القانون، اما الخطيئة فتعتمد على النية، كنية القتل أو نية السرقة، وما هو على شاكلة ذلك، وهو ما يُحاسب عليها من الله، ولا يحاسب عليها القانون، وعليه فليس كُل خطيئة جريمة، إنما كُل جريمة خطيئة.[٥٣] ومن خلال التمييز بين الجريمة والخطيئة يجد هوبز إن كُل فرد بموجب عقد التأسيس صانع لكل أفعال وآراء الحاكم المطلق، حيث يقول: "وبموجب تأسيس الدولة هذه، يكون كل فرد صانعاً لما يقوم به الحاكم المطلق، وبالتالي من يشتكي من اجحاف معين صادر عن حاكمه، يشتكي مما هو صانعه، وعليه، لا يجوز أن يتهم بالظلم إلا نفسه، كلا! ليس الظلم منسوباً اليه، لأنه يستحيل ارتكاب الظلم حيال الذات. لا شك أن من يملكون السلطان المطلق قد يرتكبون اعمالاً غير منصفة، ولكن لن يكون الأمر ظلماً أو ضرراً بالمعنى الحقيقي".[٥٤]

وأكد هوبز ايضاً على أن : "القوانين الملزمة يتم خرقها ليس بفعل مناف للقانون فحسب، بل ايضاً بفعل موافق له، في حال اعتقد المرء أنه ليس كذلك. فعلى الرغم من فعله في هذه الحالة يكون موافقاً للقانون إلا إن غرضه كان ضد القانون، وهذا يُعد انتهاكاً حين يكون الإلزام".[٥٥] فالمبادئ المادية للعدالة (قوانين العدالة) التبادلية والتوزيعية أوتلك القائمة على الدين أي (الوصايا العشر) لاتكون لها شرعية، مالم تنبع من موافقة المتعاقدين، فهي من الناحية العملية نابعة من إرادة الحاكم، المتأتية من العقد الاجتماعي، الذي في ضوءه يجعل كل العقود الأخرى ممكنة.[٥٦]

ان جميع القوانين التي قال بها هوبز تعد في مضمونها واقعة ضمن دائرة الفضائل الأخلاقية. وهي في جوهرها تبحث عن السلام والتعاون والمحافظة على الذات، وعلى الفرد بذل قصارى جهده حتى وان كان لوحده، ودون مساعدة من أحد، أي أن يكون لهُ (الحق) في أن يفعل كل ما هو مناسب لتحقيق غايته تلك، و(الحق) هنا تعبير مجازي، إذ تنتفي الحقانية هنا عن المعنى الأخلاقي والقانوني.[٥٧]

إنَّ نظرية العقد الاجتماعي كانت وسيلة منطقية لطرح مطالب نموذجية معينة لأجل الحرية والحكومة، والمتحددة بالرضى ونهاية الأشكال التقليدية للسلطة، فقد كانت طريقة للتأكيد على أن الدولة شأنها شأن بقية المؤسسات البشرية قابلة للتغيير، وقد افتخر هوبز بأنهُ أقام سلطة الحاكم، وكذلك حرية وواجبات الرعية على أساس بديهيات الطبيعة الإنسانية بدلاً من أساس التقليد أو السلطة الغيبية، فالعقد عندهُ يقوم بوظيفة مزدوجة، إذ كان وسيلة سمحت باستنتاج مؤسسة المجتمع المدني من فرضيات الطبيعة الإنسانية، ومن جانب آخر كانت فرضاً مسبقاً ومنطقيا لوجود دولة، أياً كانت شكل الحكومة فيها.[٥٨]

إنَّ نهاية تأسيس الدولة في ضوء العقد الاجتماعي، هي تحصيل السلام ومحاولة الدفاع عن أفراد المجتمع ويكون أساس ذلك إن الأحقية في الغاية، تمنح الأحقية في الوسيلة، لذا فمن حق الفرد أو المجموعة التي تمتلك السلطة المطلقة، أن تكون قاضياً لوسائل السلم والدفاع، وأن تقوم بكل ما هو ضروري للحفاظ على السلم والأمان ورد أي عدوان إن كان داخلياً أو خارجياً.[٥٩]

لذا فإنَّ فكرة العقد الاجتماعي سمحت بتفعيل مكامن البعد الأخلاقي لدى الأفراد والمجتمع والسلطة المختارة من قبل الأفراد، فهي فكرة أخلاقية وظفت سياسياً، أو يُمكن القول هي فكرة سياسية وظفت أخلاقياً فالأمر سيان كما نرى.

البعد الأخلاقي للمجتمع المدني عند هوبز:

يبدو إن التلازم بين فكرة الدولة وما يسمى سلطة الحاكم واضحاً على رأي الكثير من الباحثين في فلسفة هوبز السياسية. وهو ما أكدهُ (سباين) صاحب كتاب تطور الفكر السياسي الذي يرى إن ليس ثمة تفرقة ما بين الدولة والحكومة أو ما بين المجتمع والدولة عند هوبز، فلا وجود لهما دون وجود الحكومة، وهو ما ينسحب على القانون والأخلاق، فليس هنالك للمجتمع من صوت وإرادة سوى صوت وإرادة الحاكم المطلق، الذي يحمل بيده السيف والصولجان، وهذا الطابع المركزي للسلطة شكل العلاقة الرئيسة للدولة الحديثة، وهو رأي يحمل قدراً كبيراً من الصحة كما نرى.[٦٠]

يمكن أن نصرح أننا نقر بهذا التلازم ما بين الدولة والحاكم عند هوبز، إلاَ أننا حاولنا معالجة كل واحد منهما على حدة في هذا المبحث لمقتضيات البحث، ولتكوين صورة واضحة عن كل منهما نسعى من خلالها، تأكيد الرأي الذي نتبناه في هذا الصدد، فبدأنا بالدولة المشتملة على (المجتمع). الذي هو عند هوبز على نوعين أولهما: يُمثل حالة الفطرة الأولى (حالة الطبيعة)، قبل نشأة الدولة، والذي لا يستند الى أي مبادئ و قيم أخلاقية، والمجتمع الثاني: الذي يحيا فيه الأفراد في ضوء دولة منظمة، قائمة على النظام الذي تفرضهُ سلطة واعية، مبنية على أسس قانونية وأخلاقية.[٦١]ورغم ما صورهُ هوبز على أنَ الدولة وحش يتمتع بقوة لا تنافسها قوة أي إنسان، في حين هو الذي صنعها، ومع ذلك فأننا نجد بعداً أخلاقيا في طيات الدولة الهوبزية وهي الامتداد الطبيعي للمجتمع المدني منطقياً عندهُ.

إنَ وظيفة الدولة هي تأسيس مجتمع مدني يرتبط مع تحقيق سلطة الدولة السياسية، ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المجتمع المدني، فهما متلازمان، وفي ضوء هذه العلاقة التبادلية، لا يُمكن أن يكون هنالك أي تحضر ولا مدنية بدون الدولة.[٦٢] وهو ما عبر عنه هوبز بقوله: "في حالة كهذه لا مكان للعمل لأن ثماره لا تكون مضمونة، وبنتيجة ذلك لا زراعة للارض، ولا ملاحة ولا استخدام للسلع التي قد تستورد بالبحر، ولا بناء ضخماً، ولا أدوات لتحريك وازالة الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة، ولا معرفة لسطح الأرض، ولا حساب للزمن ولا فنون ولا آداب، ولا مجتمع والاسوأ من هذا كله وجود خوف متواصل وخطر موت عنيف".[٦٢]وعلى هذا الأساس يُمكن القول:إنَ أساس المجتمع المدني بُني على (العقد)، والذي يُلزم إطاعة القانون المدني، وأن كان في نظر البعض غير منصف.[٦٣] فالعقد بداية للخلاص من كل شرور حالة الطبيعة.

وعليه أكد هوبز على أنَ سلطة الدولة، والتي هي أساس المجتمع المدني، وهي سلطة صاحب السيادة الذي يُمكن أن يكون فرداً واحداً أو مجموعة أفراد، الذي لا يمكن أن يحيا الفرد في المجتمع المدني إلا في إطار الدولة، أي أن هنالك تلازماً ما بين وجود الدولة ووجود المجتمع المدني عنده، وكما مر في الفقرة السابقة، بأن لا وجود لصناعة ولا زراعة ولا تجارة أو فنون أو آداب في غياب الدولة،

فكان لزاماً على الأفراد التخلي عن معظم حقوقهم الطبيعية لنيل العيش في ظل السلام ويكون ذلك عبر العقد الاجتماعي، وعلى أثر ذلك يتوجب على الدولة حماية جميع الأفراد، وأن لم تفعل ذلك فهي تفقد مبرر وجودها، ورغم ذلك، فأن هذا ليس بالمبرر الوحيد وأن قال به معظم الباحثين، والذي فسر بأنهُ دافع ينم عن الأنانية المستشرية في الطبيعة الإنسانية، على أساس أنَ قيام الدولة ما كان إلا محاولة من الناس للحفاظ على ذواتهم فقط، إلا أنهُ تجدر الإشارة الى إن هنالك دافعاً مهماً يوازي الدافع السابق وربما يفوقهُ في القيمة المعنوية كما نرى، إلا وهو إن تأسيس الدولة كان بدافع أخلاقي.

وهذا ما أكدهُ يوسف كرم بقوله:إنَ قيام الحياة السياسية محل حالة الطبيعة من خلال التعاقد يتوجب العمل بمقتضيات الفضائل الأخلاقية، كالصدق والأمانة، والعرفان بالجميل، والتسامح والإنصاف، والتشارك في الأشياء التي من المتعذر اقتسامها، أو اللجوء للتحكيم لحل الخلافات في بعض الأحيان، والركون للقاعدة الذهبية والتي تنص على ألا تصنع بغيرك ما لا تريد أن يصنعهُ بك ، لهذه الأسباب وغيرها كان تأسيس الدولة.[٦٤] التي لا يُمكن لها أن تستمر في الوجود، إلا بقدر وجود العدالة، وقانون الطبيعة، التي هي مجموع الفضائل الأخلاقية، والتي تبث الحياة في الدولة، إذ إن بقاء واستمرار الدولة

ونموها كما يرى هوبز مرهون ببقاء التعامل بالفضائل الأخلاقية، التي أسست عليها، (فالسلطان المطلق)، أو(الاله الفاني) بحسب تعبير هوبز ليس بمخلد، لأن كُل ما يبنيه الزائلون ليس أبدياً، إلاأن بالإمكان حماية الدولة من الأمراض، والسعي في محاولة استمرار بقائها يكون باللجوء الى العقل الذي يستنبط الفضائل الأخلاقية، وهي الإطار الأساسي الذي تستند اليه الدولة. وهو ما أكدهُ هوبز بقوله: "على الرغم من أن كل ما يبنيه الزائلون ليس أبدياً، فقد كاد أن يكون على هذا النحو لو أنهم حموا دولتهم بطريقة أفضل، من الأمراض التي تُزيلها من الداخل، فلجأوا الى استخدام العقل كما يزعمون غالباً... فعندما تتفكك تلك الدول ليس بسبب العنف الخارجي، بل بسبب الاضطرابات الداخلية لا يكمن الخطأ لدى البشر باعتبار تكوينهم المادي، بل بصفتهم بناة ومنظمين"[٦٥]

إذ إنَّ الدولة تنطوي على قدرة كلية، فضلا عن سموها عن أي نقد أخلاقي، لأن الأفعال وكما يرى هوبز ليست عادلة أو ظالمة بحد ذاتها، إنما من يمنحها الصفة الأخلاقية من عدمها هو رأي الحاكم بها.[٦٦]

الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أنَّ تكون رؤيتهُ في هذا الجانب خاطئة، أو أن يأمر بما هو خلاف للفضائل الأخلاقية، وأن جاء بما يتعارض مع قوانين الطبيعة والسلم.[٦٧] فيتوجب إطاعةالأفراد لأوامر الدولة بدافع ذاتي، لأنها أوامر مشروعة كما يرى هوبز وعدم تطبيقها يؤدي بكل الأحوال الى الوقوع بالخطأ. حيث يقول هوبز: "والإفراد يقعون في الخطأ عند اطاعتهم أوامر الدولة، إلا إذا اعتبروها مشروعة من تلقاء ذاتهم"[٦٨]

إنَ بقاء الأفراد بدون سلطة الدولة، يُسبب على الأغلب تنامي الدوافع اللا أخلاقية، ومنها محاولة حرمان الآخرين من حقوقهم، ومحاولة السيطرة والتغلب عليهم، لكي لا تكون هنالك من قوة تكبح جماحهم وتهدد أمنهم.[٦٩]إذإن مجرد ممارسة القوة على الآخرين من فرد، هو ما تمتاز به حالة الطبيعة، ولا تبنى دولة في ضوئها إذ لا يُمكن أنَّ تكون هنالك دولة مالم يكن هناك شخص أو مجموعة أشخاص يمتلكون السلطة والتي نيلت بموجب العقد، ففي كُل دولة لابد من وجود سلطة، لأن السلطة تفترض مسبقاً مصادقة فردية عليها، وأن التزام الفرد وحريته قائمان على كلمات (أخولهُ في كل أعماله)، وعلى هذا الأساس صنع الناس سلاسل لأنفسهم تُدعى القانون المدني، فربطوها من طرف وفقاً لاتفاق متبادل، بشفاه ذلك الرجل، أو المجلس، ومنحوه قوة الحاكم التي تُلزمهم، ومن طرف آخر بآذانهم، لتنفيذ أوامره.[٧٠]

إذاً البناء التشريعي للمجتمع المدني يعتمد على سلطة الحاكم الذي هو المشرع الوحيد إن كان شخصاً واحداً كما في الحكم الملكي أو مجموعة أشخاص كما في النظام الارستقراطي، لتصبح (قوانين الطبيعة) عند تأسيس الدولة (قوانين مدنية)، يغلب عليها عنصر الإلزام، فيتوجب على الأفرادإطاعتها، لأن قوانين الطبيعة تخلو من عنصر الإلزام على الرغم من اتصافها بقيم الفضائل الأخلاقية الحميدة، كالعدل والإنصاف، والتي يحول دون تطبيقها رغبات الإنسان وشهواته، فهيَ قواعد أخلاقية للسلوك الإنساني، لا يُمكن تطبيقها مالم تكن هنالك دولة يتحقق في ضوئها العدل والإنصاف والسلام.[٧١]

اذ ليس هنالك من حلول وسط عند هوبز، حيث وضع الناس أمام خيارين لا ثالث لهما، وعليهم إن يختاروا. بين الفوضى عند عدم مراعاة تطبيق القيم الأخلاقية اذا ما غابت السلطة المطلقة، أو بوجودها ليتحقق الكيان الاجتماعي الذي يتسم بكل معاني القيم الأخلاقية التي لا يمكن نيلها بدون الدولة والحاكم اللذين يستطيعان فرض القوانين وإلزام الأفراد، وتنظيم الهيئات.[٧٢]

وعلى اعتبار إن الإنسان صانع للمجتمع يُمكنهُ حل جميع المشاكل لديه، بوصفه مادة المجتمع المدني، ويُمكنهُ تحقيق النظام الاجتماعي الصحيح، من خلال هزيمة الطبيعة البشرية، بواسطة فهمه وسيطرته على آلية العواطف.[٧٣]

ويدفع هوبز باتجاه تقوية سلطان الدولة من خلال الحث على تطبيق أوامرها، ومنع أي نقاش ومداولة بخصوصها، أي منع أي محاولة إثارة الفتن التي تسبب في إضعافها وانحلالها، فيتوجب على الأفرادإطاعةأوامر الدولة من دون اللجوء للتفسيرات الخاصة التي ربما تحتمل الخطأ، وأن خضوعهم لإرادة الدولة يُمثل عندهُ أقصى درجات الالتزام بالقيم والفضائل الأخلاقية، كونهُ التزاماً

بالضمير الجمعي، وخلاف ذلك يُسبب انهيار الدولة. لأن القانون المدني هو المعيار الذي يُحدد ما هو عادل أو ظالم، وفي الأعم الاغلب ما هو خير أو شر، وبما أن الرغبة الإنسانية هي من تحدد هذهِ القيم، على أساس عدم وجود اتفاق على مدى صلاحية هذهِ الرغبات، لأن كُل ما يفعلهُ الفرد يبدو لهُ خيراً، وهو ما قد يسبب خراب الدولة، في ضوء عدم تحديد القضايا العادلة والمنصفة، وباقي الفضائل الأخلاقية ليلتزم بها الأفراد، وينجم هذا عن الرغبات الشخصية، وعليه تبرز الحاجة لقوانين الدولة والحاكم المطلق على حد سواء، أي القوانين المدنية.[٧٤] التي من الخطأ الامتناع عن طاعتها والخضوع لها، لأن الفرد بذلك سوف لا يتبع سوى قاعدة عقله، إذإن على الفرد الذي يحيا في أي دولة كانت، أن يسير وفق مبادئ وقانون تلك الدولة ويطبقها والذي أطلق عليه هوبز (بالضمير العام)، والذي يؤدي بمجمله الى إشاعةالأمن والاستقرار والفضائل الأخلاقية، فأكد هوبز ذلك بقوله: "فمن لا يخضع لأي قانون مدني هو مخطئ في كل ما يقوم به ضد ضميره، مادام لا يتبع أي قاعدة سوى قاعدة عقله، والامر مختلف بالنسبة الى من يعيش في الدولة، لأن القانون هو الضمير العام الذي وعد بأن يكون دليله. وفي مختلف الحالات الأخرى سيكون تنوع الضمائر الخاصة التي هي آراء خاصة، مؤدياً الى انتشار الاضطرابات في الدولة لا محاله".[٧٥]

لقد أراد هوبز من خلال ماتقدم أن يوضح، أن التمايز بين أفراد المجتمع في فهم ، قانون الطبيعة وتفسيره، مرجعهُ الى نسبية المعايير في فهم هذهِ القوانين وتطبيقها، على أساس إنه من غير الممكن وجود أرضية مشتركة تسير على نسق واحد، وهذاأمر مدعاة للخلاف، لذا يتوجب أن يضع الجميع ثقتهم بطرف ثالث محايد، ألا وهو الدولة، التي باستطاعتهاإنصاف الجميع، في ضوء قوانين الطبيعة، التي لن تطبق بالإرادةالحرة للأفراد،على الرغم من كونها معبرة عن الأخلاق الفاضلة، لذا تحتاج الى دعم، أو قوة تفرضها وتجبرهم على طاعتها والالتزام بها، وهو ما دفع هوبز الى القول: إن قوانين الطبيعة مناقضة لعواطف الناس الطبيعية وغرائزه، ولن تخلق مجتمعاً مؤسساً على قواعد منصفة مالم تؤسس دولة قوية وخلفيتها الأساسية، استعمال قوتها لإنجاح تطبيق هذه القوانين وحمايته، أي حماية الحقوق الأساسية للأفراد.[٧٦] المتمثلة عند هوبز بالحاكم القوي. الذي وصفهُ بقولهِ: "في الواقع يشكل الحاكم المطلق الروح العامة التي تمنح الحياة والحركة الى الدولة".[٧٧] وهو وصف قريب الى حد ما من وصف هيجل

إنَّ أصل الدولة الهوبزية أصل ذلك الكائن الذي يكفُل الأمن والسلام لخالقيه، ويوجه إرادتهم نحو السلام داخلياً، أي توفير ما تقرهُ الفضائل الأخلاقية للأفراد، للعيش بسلام ووئام داخل الدولة، وتوجيه إرادة الأفراد لمواجهة الأعداء في الخارج وهو ما يمثل بعداً أخلاقيا، بمحاولة جمع إرادات الأفراد لمواجهة أعداء الدولة والذي يُمثل عداء لهم بصورة مباشرة.[٧٨] فشرعية الحاكم المطلق مستمدة من لحظة تأسيس الدولة عبر العقد الاجتماعي، فهي تحصيل حاصل قد نالها وانبثقت عنها جميع الحقوق والقدرات الممنوحة لهُ، فتأسيس الدولة تنحدر منها جميع حقوق وقدرات من نال السلطة المطلقة في ضوء قبول الشعب مجتمعاً لهُ.[٧٩]

ومن جانب آخر يرى هوبز أنَ التمرد على السيادة ماهي إلا حالة منافية للعقل، إذ انهُ حتى، وإنْ نجحت هذه المحاولة، فبالمقابل إن باقي الناس لهم نفس الفرصة للنجاح بالقيام بالتمرد، فتنتفي (العدالة)، التي من أهم أسسها حفظ العهود، إذإن العادل من تكون كل أفعاله عادلة، والظالم من يكون خلاف ذلك، فالسلوك الظالم هو قدرة إلحاق الأذى بالآخر، وقد حددهُ هوبز هنا، بأنهُ الفعل الذي يُوقع الأذى مع الشخص الذي أُبرم معهُ العقد، وعلى هذا الأساس يُعد هذا العمل تدميرا للدولة.[٨٠]

الخاتمة :-

إنَّ الموضوع الذي تناولناه يعد غاية في الأهمية في الفكر الفلسفي عموماً ، وفي فلسفة السياسة على وجه الخصوص ، إذ إن الكثير من الابحاث قد تناولت نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ، إلا أنه من النادر أن نجد من حاول ابراز الجانب الاخلاقي فيها ، أو توضيح أن أساس بنائها كان بدافع اخلاقي .

لقد وجدنا في ضوء دراستنا لهذا الموضوع العديد من الامور تدعونا للإقرار بان هوبز حين قال

بنظرية العقد الاجتماعي كان بدافع اخلاقي بالمقام الاول ، فهو قد برر مسألة الانتقال من حالة الطبيعة حالة الحرب بكل مساوئها الى حالة الامان والسلم عند قيام المجتمع المدني من خلال الدولة .

إذ إن فكرة حالة الطبيعة عن هوبز ماهي الا انعكاس لحالة الحرب الإنجليزية التي شهدها آنذاك ، فهي عنده حالة اللاقانون واللااخلاق فحاول استبدالها بحالة السلم والامان من خلال التنازل عن الحقوق الطبيعة سوى حق الحياة الى الحاكم ليحافظ على حياة الافراد .

ومما توصلنا اليه ايضاً انه على الرغم من أن هوبز يعد من أهم المدافعين عن الحكم المطلق الا إنه في الحقيقة يرجع له الفضل الاكبر بإرجاع السلطة الى ارادة الشعب على أساس أن الحاكم في ضوء نظرية العقد الاجتماعي يستمد سلطانه من مجموع الافراد واراداتهم طلبا للسلم وتحقيقا للأمان وهروبا من حالة الطبيعة .

واستنتجنا ايضاً أن أساس المجتمع المدني عند هوبز هو (الحرية) على افتراض أن للفرد الحق في أن يستعمل قوته للحفاظ على طبيعته الخاصة اي الحفاظ على حياته من خلال عقله وتفكيره واحكامه الخاصة ، ليتوصل الى وسيلة مناسبة لتحقيق هذا المطلب وله ايضاً الحرية في رسم مساره الخاص بالحياة ليتوافق مع أهدافه ورغباته وهي الحرية التي يتصورها هوبز ممكنة التحقق فقط عندما تكون هنالك مراعاة في تطبيق حدود معينه والالتزام بقيود السلوك الاخلاقي بوساطة الانتقال من (حالة الطبيعة) الى (حالة المجتمع المدني) .

إذ إن الحرية في حالة الطبيعة المتأتية من الحق الطبيعي حرية عشوائية اي حرية في كل شيء والتي تعني حربا مستمرة لذا فالواجب الاخلاقي يلزم الافراد في ان تتوقف هذه الحرب عبر اقامة مجتمع مدني قوامه السلام وهدفه حفظ الذات بتبني (قوانين الطبيعة) وتحويلها الى (قوانين مدنية) يمكن أن يطلق عليها فضائل مدنيه تكون اساساً في اقامة قواعد السلوك الاخلاقي لأفراد المجتمع كافة . لذا فأن نظرية العقد الاجتماعي تعد انتقاله من الحياة البائسة في حالة الطبيعة القائمة على الحرية العشوائية المطلقة التي تغيب عنها السياسة والتدبير الى الحياة العقلية والنظام والسياسة والاخلاق .

ملخص

البعد الاخلاقي لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز

لقد تناولنا في هذا البحث واحدة من اهم النظريات التي تفسر نشأة الدولة ، وحاولنا الاحاطه بالاساس الذي بنيت عليه ، الا وهو الدافع الاخلاقي .

ولقد سلطنا الضوء بشكل سريع على مانستطيع ان نصفه بالشق الاول من نظريته ، وهي استخدام عامل (القوة) في تثبيت دعائم ، نظرية العقد الاجتماعي ، وكذلك تثبيت دعائم الدوله .

ان نظرية العقد الاجتماعي يمكن اعتبارها ثوره ضد (النظرية الثيوقراطية) نظرية الحق المقدس التي تمثل قمة الاستبدادية في ذلك الوقت .

ولقد اكدنا في هذا البحث على مسألة غاية في الاهمية ، وهي ان نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز قد استندت على اساس اخلاقي اذ انه حين سئم الناس الاقتتال والصراع في حالة الطبيعة ادركوا ان الحرب شر لابد من الابتعاد عنه ، فأتفقوا على التنازل عن حقوقهم من خلال العقد المبرم بينهم ، فيخولون شخصاً او مجموعة اشخاص بأدارة السلطة لآشاعه الامن والسلام بينهم .

وبذلك تقوم الحياة السياسية محل حالة الطبيعه من خلال التعاقد ، وعلية يتوجب العمل بمقتضيات الفضائل الاخلاقية ، كالصدق ، والامانة والعرفان بالجميل ، والتسامح والانصاف فتبرز بديهية ومعادلة يؤيدها الجميع وهي ان بقاء الافراد بدون سلطة الدولة يسبب تنامي الدوافع اللا أخلاقية ، ومنها محاولة حرمان الاخرين من حقوقهم والسيطرة والتغلب عليهم .

لذلك قد اكدنا في هذا البحث على ان البناء التشريعي (للمجتمع المدني) ينشأ نتيجة قيام الدولة من خلال العقد الاجتماعي ، والذي يعتمد على سطلة الحاكم وهو المشرع الوحيد

ولتكون (قوانين الطبيعة) بعد تاسيس الدولة قوانين مدنية يغلب عليها عنصر الالزام على الرغم من اتصافها بالقيم الاخلاقيه الفاضله ، وليكون في المحصلة النهائية الافراد امام خيارين قال بهما هوبز ، وهما يجب ان يختار الناس

مابين الفوضى السائدة في حالة الطبيعه ، او اختيار السلطة المطلقه لتحقيق قيام الكيان الاجتماعي المتسم بمعني القيم الاخلاقية التي لا تنال الا من خلال الدولة .

The Ethical Dimension of Hobbes's "Social Contract" Theory

Abstract

*The researc*h deals with one of the most important theories that explain rise of state. We tried to investigate the basis on which it was constructed i.e. the ethical motive. We highlighted rapidly the first part of Hobbes's theory, which was using "power" factor for establishing state.

Social contract theory could be considered as a revolution against "theocratic theory", theory of "holy right" which represented top tyranny that time.

In this research, we stressed on very important matter that is social contract theory of Hobbes was based on ethical basis. That when people became fed up with fight and conflict in state of nature , they realized that war was an evil from which they should depart , then they contracted on giving up their rights and authorizing one person or more to administrate authority for spreading security and peace among them . Consequently, political life took the place of nature state through the contract, then it should be acted according to ethical virtues such as honesty, faithfulness, gratitude, tolerance and equity. There would be an equation agreed by all that it was people living without state authority might cause increasing non-ethical motives such as trying depriving people of their rights and dominating them .

In addition, we stressed on that legislative construction of civil society resulted from rise of state through social contract which depended on the governor authority who was the sole legislator. After establishing state, nature laws would be civil laws dominated by the element of obligation although they distinguished by virtuous ethical values. Consequently, there were two choices according to Hobbes: the anarchy in nature state or authoritarian to realize social entity characterizing by ethical values which could not be obtained except by state.

الهوامش :

١- ينظر: هوبز، توماس- اللفياثان/ الاصول الطبيعيه والسياسة لسلطة الدولة ، ترجمة : ديانا حبيب ، وبشرى صعب – تقديم رضوان السيد – هيئة ابو ظبي للثقافة – كلمه – ابو ظبي – ط ١ – ٢٠١١ – ص ١٨٠

٢- المصدر السابق نفسهُ- ص٢٠٥.

٣- ينظر: المصدر السابق نفسهُ- ص ١٨٤

٤- ينظر: المصدر السابق نفسه- ص٢٠٥

٥- ينظر: إمام، إمام عبد الفتاح- توماس هوبز فيلسوف العقلانية- دار الثقافه -١٩٨٥ - ص٣٦٨

٦- ينظـر: بسـيوني، عبـد الغنـي- الـنظم السياسية- الدار الجامعية – بيروت- ١٩٨٥.
٧- ينظر: Peter ,Richard: Hobbes, penguin Books,London-1956.p.195
٨- ينظـر: إمـام، إمـام عبـد الفتـاح – تومـاس هـوبز فيلسـوف العقلانيـة- مصـدر سـابق- ص٣٦٨
٩- هوبز، توماس- اللفياثـان- مصـدر سـابق- ص٩٣.
١٠- ينظر:بخضـرة، مـونيس- تـأريخ الـوعي/ مقاربـات فلسـفية حـول جدليـة ارتقـاء الـوعي بـالواقع- منشـورات الاخـتلاف- الجزائـر- ط١- ٢٠٠٩- ص٦١
١١- ينظـر: كرسـبني، انطـوني ، ومينـوج، كينيـث- اعـلام الفلسـفة السياسـية المعاصـرة- ترجمة: نصار عبد الله- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨٨- ص٩
١٢- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٨١.
١٣- ينظر محمـد، علـي عبـد المعطـي- الفكـر السياسـي الغربـي- دار الجامعـات المصـريه ١٩٧٥ –ص ١٨٤
١٤- ينظر: هوبز، تومـاس- اللفياثـان- مصـدر سابق- ص٢٣١
١٥- ينظر: ناظم، حسن، وصـالح علـي حـاكم- المجتمـع المـدني تـأريخ نقـدي- معهـد الدراسـات الإستراتيجية- بغداد- ط- ٢٠٠٧-ص٢١
١٦- الطويل، توفيـق- فلسفة الأخـلاق- نشـأتها وتطورهـا – دار وهـدات – القـاهره- ط٣ – ١٩٧٦ ص٢١
١٧- ينظر: leo strauss- on the siprit of Hobbes Political Philosophy – Hobbes studies (Edited by k-g-brown) – basil Blackwell, oxford – 1965- p.18
١٨- ينظـر: هوبز، الليفياثـان- مصـدر سـابق- ص١٧٥- ١٧٦
١٩- ينظر: A-E-Taylor :The Ethical Doctrin of Hobbes, Hobbes's Studies(Edited by k-g-brown) – basil Blackwell, oxford – 1965- p.44
٢٠- ينظـــر: Peter ,Richard ,op.cit.p.200
٢١- ينظـر: إمـام، إمـام عبـد الفتـاح- تومـاس هـوبز فيلسـوف العقلانيـة- مصـدر سـابق- ص٣١٧
٢٢- هوبز، توماس- اللفياثـان- مصـدر سـابق- ص٢٩٢
٢٣- Edwards, Paul ed.: The Encycolopedia of philosophy- vol-4, The Macmillan company & the free press, New York cdlier-Macmillan limited, London, 1967 – p.p. 40-41
٢٤- Peters ,Richard –op-cit. p.207
٢٥- Hobbes, Thomas: Decive(The citizen).n-p,n.d.- p. p; 6-10
٢٦- ينظـر: Peters, Richard-op-cit- p;208- 209
٢٧- Edwards, pual ed: The Encycolopedia of philosophy- op-cit- p. 39
٢٨- هوبز، توماس- اللفياثـان- مصـدر سـابق- ص٢٩٢
٢٩- المصدر السابق نفسهُ- ص٢٩٣
٣٠- ينظـر: Peters, Richard op-cit- p.204
٣١- ينظـر: ألمصـباحي، محمـد – مـن اجـل حداثة متعددة الأصـوات- دار الطليعـة- بيروت – ط١ – ٢٠١٠ – ص٥٧ ص٧٥
٣٢- ينظـــر: كاســـيرر، ارنســـت- الدولـــة الأسـطورة- ترجمـة: احمـد حمـدي محمـود – مراجعة: احمد خاكي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٥ – ص٢٣٤
٣٣- ينظر: Edwards, pual ed: The Encycolopedia of philosophy - op-cit- p. 42
٣٤- ينظـر: ألمصـباحي، محمـد – مـن اجـل حداثة متعددة الأصـوات- مصـدر سابق-ص٧٤
٣٥- هوبز، توماس- اللفياثـان- مصـدر سـابق- ص١٨٢

٣٦- ينظر: رشوان، محمد مهران- تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية- دار قباء – القاهرة -١٩٨٨ – ص١٤٣

٣٧- ينظر: ديلو، ستيفن. م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني- ترجمة فريال حسن خليفة – مكتبة مدبولي – القاهرة – ط١ – ج٢ – ٢٠٠٨ - ص٢٢-٢٣

٣٨- ينظر: J.R Pennock- Hobbes's Confusing Clarit – the case of, liberty – Hobbes studies (Edited by K.G. brown) – basil Blackwell – 1965- p.106

٣٩- ينظر: ديلو، ستيفن. م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني- مصدر سابق- ص٢٧-٢٨

٤٠- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٦٤

٤١- ينظر: ألمصباحي، محمد – من اجل حداثة متعددة الأصوات- مصدر سابق- ص٧٥

٤٢- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٧٩-١٨٠

٤٣- ينظر: كاسيرر، آرنست- الدولة الأسطورة- مصدر سابق- ص٢٣٥

٤٤- ينظر: سلمان، محمود محمد- الماوردي والاجتماع السياسي- بيت الحكمة- بغداد- ط١- ٢٠٠١- ص٤٣٢

٤٥- ينظر: إمام، إمام عبد الفتاح- توماس هوبز فيلسوف العقلانية- مصدر سابق- ص٣٦٣

٤٦- ينظر: هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٣٢٢

٤٧- ينظر: J.R Pennock – op- cit-pp 106-108

٤٨- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٢١٩

٤٩- ينظر: المصدر السابق نفسه- ص١٨٣-١٨٤

٥٠- ينظر: كاسيرر، ارنست- الدولة والأسطورة- مصدر سابق- ص٢٣٤

٥١- ينظر: هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٣١٩

٥٢- ينظر: إمام، إمام عبد الفتاح- توماس هوبز فيلسوف العقلانية- مصدر سابق- ص٣٦٤

٥٣- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٨٦

٥٤- المصدر السابق نفسهُ- ص١٦٣- ١٦٤

٥٥- ينظر Leo strauss- op cit – p.18

٥٦- ينظر: سباين، جورج.هـ - تطور الفكر السياسي- ترجمة: راشد البراوي – تقديم: احمد سويلم العمري – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ٢٠١٠- ص ٦٣١-٦٣٢

٥٧- ينظر:-Peters,Richard-op-cit-p-p 200-206

٥٨- ينظر: هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٨٦

٥٩- ينظر: سباين، جورج.هـ - تطور الفكر السياسي- ج٣- مصدر سابق- ص٢٠٠- وينظر: غالي ، بطرس بطرس- وعيسى، محمد خيري- مبادئ العلوم السياسية- مكتبة الانجلو المصرية –ط١-١٩٦٤- ص٢٥٤

٦٠- ينظر: الطويل، توفيق- فلسفة الأخلاق- نشأتها وتطورها – مصدر سابق - ص١٨١-١٨٢

٦١- يُنظر: سليمان، عصام- مدخل الى علم السياسة- دار النضال – ط٢ - ١٩٨٩- ص٢٠٢

٦٢- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٣٤-١٣٥

٦٣- ينظر:-A.E.:The Taylor - op-cit.p.45

٦٤- ينظر: كرم، يوسف – تأريخ الفلسفة الحديثة- دار العلم – بيروت - ص٥٦

٦٥- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٣١٨

٦٦- ينظر: كوبليستون، فريدريك – هيجل – ضمن كتاب اعلام الفكر السياسي- تحرير:موريس كرانستون – دار النهار – بيروت ١٩٧٠ - ص٥٤-٥٥

٦٧- ينظر: سعفان، حسن شحاتة- اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية- مطبعة المعارف – القاهرة – ١٩٥٩ -ص ٢٢٤

٦٨- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٣٣٧
٦٩- ينظر: بيرنز، لورانس – توماس هوبز- ضمن كتاب: تاريخ الفلسفة السياسية- تحرير: ليوشتراوس، وجوزيف كروسبي – ترجمة: محمود سيد احمد – تقديم: امام، امام عبد الفتاح – المجلس الاعلى للثقافة – ٢٠٠٥ - ج١- ص٥٧٧
٧٠- ينظر:
٧١- Peters,Richard:Hobbes.op.cit.p p.218-221
٧٢- ينظر:خليفة، فريال حسن-المجتمع المدني عند توماس هوبز، وجون لوك – مكتبة مدبولي – ط١ – ٢٠٠٥ - ص٦٨-٧٠
٧٣- ينظر: سباين، جورج.هـ - تطور الفكر السياسي- ج٣- مصدر سابق- ص٢٠٠-٢٠١
٧٤- ينظر: Leo strauss – op – cit- p.23
٧٥- ينظر:خليفة، فريال حسن-المجتمع المدني عند توماس هوبز، وجون لوك – مصدر سابق- ص٧٠-٧١
٧٦- هوبز، توماس- اللفياثان- ص٣٢١
٧٧- ينظر: ديلو، ستيفن. م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني- مصدر سابق - ص٣١-٣٣
٧٨- ينظر: هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص٣٢٩
٧٩- ينظر: بدوي، محمد طه- رواد الفكر السياسي الحديث وأثارهم في عالم السياسة- المكتب المصري للطباعة- القاهرة- ط١- ١٩٦٧- ص٧٥-٧٦
٨٠- هوبز، توماس- اللفياثان- مصدر سابق- ص١٨٢
٨١- المصدر السابق نفسه- ص١٥٥-١٥٧